

دور ديوان المحاسبة الليبي في تطوير أنظمة إدارة

المخاطر بالجهات الحكومية



ديوان المحاسبة الليبي
Libyan Audit Bureau

دولة ليبيا

دور ديوان المحاسبة الليبي في تطوير أنظمة ادارة المخاطر بالجهات الحكومية

إعداد

أمال عبد الرحمن لاصيفر

ديوان المحاسبة الليبي

يونيو 2024

وقد تم العمل على تطوير أنظمة إدارة
المخاطر بالجهات الحكومية
بمعرفة

المخاطر بالجهات الحكومية

الملخص

تهدف الدراسة إلى استكشاف دور ديوان المحاسبة الليبي في تطوير أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، الذي يتكون من الأعضاء والموظفين الفنيين في الإدارة العامة لديوان المحاسبة الليبي بطرابلس. وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية البسيطة، حيث اشتملت العينة عدد 34 مفردة، ولتحليل البيانات التي تم جمعها، استخدمت الدراسة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لغرض اجراء بعض الاختبارات الإحصائية. وقد أظهرت النتائج أنه لا يوجد لدى ديوان المحاسبة الليبي دور في تطوير أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية، وذلك من خلال قبول الفرضيات الفرعية التي تشير إلى أنه لا يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في تطوير كفاءة وفعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية.

وبناءً على هذه النتائج توصي الدراسة بضرورة تفعيل دور ديوان المحاسبة الليبي في هذا المجال. حيث ينبغي على الديوان إصدار تقرير منفصل حول إدارة المخاطر بالجهات الحكومية أو تضمين التوصيات المتعلقة بتقييم وتطوير أنظمة إدارة المخاطر في التقرير السنوي الذي يصدره، حيث تسهم هذه التقارير والتوصيات المقترحة في تحديد نقاط الضعف والفرص المتاحة لتحسين أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية.

كما توصي الدراسة أيضاً بأهمية تطوير قدرات العاملين في هذا المجال عبر تكثيف البرامج التدريبية وورش العمل والندوات حيث تعد الخبرة والتخصص القطاعي عاملاً حاسماً في تطوير أنظمة إدارة المخاطر، وبالتالي يجب الاستثمار في تنمية مهارات العاملين وتعزيز معرفتهم الفنية والمهنية.

بالإضافة إلى ذلك، تقترح الدراسة أن تشمل خطط ديوان المحاسبة الليبي السنوية على المستوى المؤسسي والمهام الرقابية بنوداً تتعلق بتطوير أنظمة إدارة المخاطر في الجهات الحكومية. علاوة على تحديث أو وضع معايير وأدلة عمل توضح كيفية تقييم وتطوير هذه الأنظمة بشكل منهجي وفعال، وبما يسهم في تحسين الأداء العام للجهات الحكومية. وفي الختام تبرز الدراسة أهمية استحداث وتفعيل إدارة المخاطر في الهيكل التنظيمي للديوان، علاوة على الدور الذي يمكن أن تلعبه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تحسين إدارة المخاطر، وتدعو إلى اتخاذ خطوات فعلية لتعزيز هذا الدور من خلال الاسترشاد بالتوصيات المقترحة.

دور ديوان المحاسبة الليبي في تطوير أنظمة إدارة

المخاطر بالجهات الحكومية

الإهداء

إلى كافة زملائي بديوان المحاسبة الليبي أهدي هذا البحث.

شكر وتقدير

يسرني أن أعبر عن خالص شكري لمديري الفاضل لدعمه المستمر لي للمساهمة في كافة البرامج، ولكافة من قدموا دعمهم القيم وتوجيهاتهم التي ساهمت بشكل كبير في إعداد المادة البحثية، لا يمكنني إلا أن أعبر عن امتناني العميق لهم.

لكم كل الشكر على دعمكم المستمر

الباحثة

أمال عبد الرحمن لاصيفر

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان	ت
أ	الآية	
ب	الملخص	
ج	الإهداء	
ت	شكر وتقدير	
د	فهرس المحتويات	
الفصل الأول - الإطار العام للدراسة		
6	مقدمة	1
6	مشكلة الدراسة	2
7	أهداف الدراسة	3
7	أهمية الدراسة	4
8	فرضيات الدراسة	5
8	حدود الدراسة	6
8	الدراسات السابقة	7
10	هيكل الدراسة	8
الفصل الثاني - الإطار النظري		

11	المبحث الأول - تطوير أنظمة إدارة المخاطر	1-2
11	تعريف الكفاءة	1-1-2
11	دور الكفاءة على أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية	2-1-2
12	تعريف الفعالية	3-1-2
12	دور الفعالية على أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية	4-1-2
14	تعريف المخاطر في السياق الحكومي	5-1-2
14	أهمية إدارة المخاطر لضمان الاستقرار والنجاح	6-1-2
15	أنظمة إدارة المخاطر وعناصرها	7-1-2
17	المبحث الثاني : الرقابة العليا	2-2
17	أولاً : مفهوم الرقابة العليا	1-2-2
17	ثانياً : أهداف الرقابة	2-2-2
18	ثالثاً : أدوار ومسئوليات الرقابة	3-2-2
19	رابعاً : التفاعل بين الرقابة وأنظمة إدارة المخاطر	4-2-2
22	المبحث الثالث- دور الأجهزة العليا للرقابة وتأثيرها في تطوير أنظمة المخاطر	3-2
22	دورها في تحليل المخاطر	1-3-2
22	دورها في وضع السياسات والإرشادات وتحقيق استقرار العمليات الحكومية وضمان نجاحها بشكل مستدام وشفاف	2-3-2

23	دورها في تطوير إدارة أنظمة المخاطر بالجهات الحكومية	3-3-2
24	التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية لتحقيق أمان الحكومة	4-3-2
26	المبحث الرابع- تأثير الأجهزة العليا للرقابة	4-2
27	تأثيرها على تعزيز الشفافية والمساءلة	1-4-2
28	تأثيرها من خلال التواصل مع الجهات الحكومية الفرعية	2-4-2
29	تأثيرها من خلال التكامل مع الإدارة الحكومية على تحسين جودة إدارة المخاطر	3-4-2
29	تأثيرها على تحقيق شفافية أكبر ومستويات أعلى من المساءلة.	4-4-2
31	تحليل التحديات المستقبلية واستكشاف الفرص	5-4-2
الفصل الثالث- الإطار العملي		
32	المبحث الأول- الطريقة والإجراءات	1-3
32	تمهيد	1-1-3
32	منهج البحث	2-1-3
32	طرق جميع البيانات	3-1-3
33	مجتمع الدراسة وعينته	5-1-3
33	تحليل محاور الاستبانة	6-1-3

34	أساليب التحليل الإحصائي	7-1-3
37	تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة	8-1-3
44	المبحث الثاني - اختبار الفرضيات واستخراج النتائج وتفسيرها	2-3
44	تمهيد	1-2-3
44	تحليل واختبار الفرضيات الفرعية والفرضية الرئيسية	2-2-3
الفصل الرابع - النتائج والتوصيات		
56	النتائج	1-4
56	التوصيات	2-4
58	قائمة المراجع	
الملاحق		
60	ملحق رقم (1)	

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1- مقدمة:

تعيش المؤسسات الحكومية في عصرٍ يتسم بالتعقيد والتحويلات السريعة، ويعد تطوير نظم إدارة المخاطر من أبرز التحديات التي تواجه الجهات الحكومية في العصر الحديث. تتطلب هذه العملية توفير آليات فعالة لتحديد وتقييم المخاطر المحتملة وتطبيق إجراءات مناسبة للتعامل معها، حيث تواجه الجهات الحكومية تحديات مستمرة ومعقدة لضمان استدامة العمل وتحقيق الأهداف المستقبلية. كما يتطلب التحكم الفعال في الأمور المالية والإدارية والاستراتيجية توظيف أنظمة قائمة على المعايير (العنزي، 2015).

في هذا السياق، تلعب الأجهزة الرقابية دوراً محورياً في تعزيز كفاءة وفعالية أنظمة إدارة المخاطر في المؤسسات الحكومية. يتطلب هذا الدور تطوير سياسات وإجراءات متقدمة لتقييم المخاطر وإدارتها بشكل شامل، بما في ذلك تحديد مصادر المخاطر المحتملة، تحليل تأثيرها، وتطوير استراتيجيات لتخفيفها والحد منها. تتحمل الأجهزة الرقابية مسؤولية كبيرة في ضمان الامتثال للمعايير الدولية والمحلية، وتقديم تقارير دورية عن الأداء المالي والإداري، مما يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة.

تتطلب إدارة المخاطر الفعالة في المؤسسات الحكومية تعاوناً وثيقاً بين مختلف الجهات المعنية، وتوفير التدريب المستمر للكوادر البشرية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحليل البيانات واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة. إن تبني نهج شامل ومتكامل لإدارة المخاطر يساهم في تحسين كفاءة الأداء الحكومي، والحد من الفساد، وتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية.

مشكلة الدراسة:

تلعب الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دور رئيسي في تحسين أنظمة الحوكمة وتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية بالجهات الحكومية الخاضعة لرقابتها باعتبارها تمتلك البصيرة المهنية اللازمة لإحداث التغيير في

القطاع العام وبما يعود بالنفع على تحسين إدارة المالية العامة وترشيد النفقات وتحسين أداء الجهات في استخدام مواردها بكفاءة وفعالية واقتصاد.

من هذا المنطلق تتمحور مشكلة الدراسة في معرفة دور ديوان المحاسبة الليبي في تطوير أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية، من خلال طرح التساؤل التالي:

ما هو دور ديوان المحاسبة الليبي في تطوير أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية؟

ولتحديد مشكلة الدراسة على وجه الدقة تم تجزئة التساؤل الرئيس إلى التساؤلات الفرعية التالية:

ما هو دور ديوان المحاسبة الليبي في تطوير كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية؟

ما هو دور ديوان المحاسبة الليبي في تطوير فعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية؟

2- أهداف الدراسة:

1- معرفة دور ديوان المحاسبة الليبي في تطوير كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية.

2- استكشاف دور ديوان المحاسبة الليبي في تطوير فعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية.

3- أهمية الدراسة:

- توضيح أهمية دور ديوان المحاسبة الليبي في تطوير كفاءة وفعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية.
- تفعيل الدور الاستشاري لديوان المحاسبة الليبي لامتلاكه البصيرة المهنية اللازمة حول الجهات الحكومية.
- تقديم التوصيات اللازمة لديوان المحاسبة الليبي في تطوير مخرجاته الرقابية والتوصيات المنبثقة عنه في تطوير أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية وبما ينعكس ايجابا في تطوير أداءها في استخدام مواردها وتجويد الخدمات المقدمة للمواطن.

4- فرضيات الدراسة:

انسجاما مع مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، فإن فرضيات الدراسة تكون كالتالي:

- **الفرضية الرئيسية-** لا يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في تطوير أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية.
- **الفرضية الفرعية الأولى-** لا يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في تطوير كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية.
- **الفرضية الفرعية الثانية-** لا يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في تطوير فعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية.

5- حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على استكشاف دور ديوان المحاسبة الليبي في تطوير إدارة المخاطر بالجهات الحكومية من خلال متغيري الدراسة الكفاءة والفعالية ودون أن تمتد إلى دراسة متغير الاقتصاد.

6- الدراسات السابقة:

- **دراسة (بن العربي وأم الخير، 2023)** " مدى استجابة أنظمة الرقابة الداخلية لمخرجات إدارة المخاطر في ظل سلوك الإدارة العليا: دراسة ميدانية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT" هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير مخرجات إدارة المخاطر على فعالية الضوابط الرقابية، ولأجل خدمة غرض الدراسة تم توزيع 50 استبانة ونشرها على المهنيين ذوي العلاقة بالظاهرة المدروسة للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وذلك لغرض جمع البيانات الأولية وتحليلها وفق نموذج المعادلات البنائية، وخلصت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر توفر طريقة بسيطة وفعالة لتحليل مواطن الأخطار التي يجب تخفيضها للحد المقبول من خلال تعزيزها بالضوابط الرقابية المناسبة في الظروف. والتي تظهر أكثر وضوحا من خلال الأدوار والواجبات الأساسية التي يفرضها أسلوب الإدارة العليا بالشركة حيث يوصي الباحثان بتأكيد جودة الإجراءات ولضوابط الإدارية، وتفعيل إدارة المخاطر من خلال الاستعانة بآليات الحوكمة والتدقيق بنوعيه.
- **دراسة (ميلود وعثمان، 2016)** " دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر الأعمال: دراسة تطبيقية على شركات الاتصالات العامة في ليبيا" هدفت الدراسة إلى توضيح دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر

الأعمال بشكل عام وفي شركات الاتصالات العامة في ليبيا بشكل خاص، ولقد تم توزيع 74 استبيان على المستهدفين بالدراسة في شركات الاتصالات الليبية العامة واتبعت في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ويضم الاستبيان أربع مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي تمثل محاور الدراسة وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن هناك توافر المقومات العلمية والعملية لدى المراجعين الداخليين الحاليين التي تؤهلهم للقيام بمهام مراجعة وإدارة مخاطر الأعمال في شركات الاتصالات الليبية العامة.

- دراسة (العنزي والدليمي، 2015) " تأثير إدارة المخاطر وفوائدها في المنظمات: مدخل نظري تحليلي " تعد إدارة المخاطر ذات أهمية خاصة في الوقت الحاضر وتشكل توجها جديدا في المنظمات المعاصرة فقد شهدت جميع الصناعات تسارعا وتغيرات كبيرة في السنوات الأخيرة، ومن أجل الاستفادة من إدارة المخاطر لتوفير الحماية للمنظمات واستمرارها بأداء نشاطها، ينبغي توفير عوامل نجاحها الحاسمة، وأوضحت الدراسة أهمية استحداث إدارة المخاطر في المنظمات لرفع مستوى كفاءة الأداء وإجراءات العمل وتحسين أسلوب أداء إدارة المخاطر في المنظمة، وكيفية التعامل مع المخاطر من حيث تكرار وقوعها وشدتها واستراتيجيات مواجهتها، من خلال تجنب المخاطر أو تحويلها إلى جهة أخرى أو تقليلها أو الاحتفاظ بها وتقبل نتائجها، وتوصي الدراسة بضرورة استخدام إدارة للمخاطر تتولى إنجاز مهام إدارتها ضمن الهيكل التنظيمي كإدارة مستقلة.

- دراسة (الوكيل، 2010) " دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر المنشأة" هدفت الدراسة إلى توضيح دور المراجعة الداخلية في تقييم وتحسين فعالية عملية إدارة المخاطر داخل المنشأة ولتحقيق غرض الدراسة استخدم المنهج الاستقرائي التحليلي وذلك من خلال استقراء وتحليل ما ورد في الفكر المحاسبي من دراسات مرتبطة بموضوع الدراسة، وقد أوصت الدراسة بأهمية بناء وتصميم نظام رقابة داخلية فعال وبرامج فعالة لإدارة المخاطر في منشآت الأعمال للاستجابة للتغيرات والتحديات البيئية علاوة على ضرورة التأهيل الكافي لأفراد المراجعة الداخلية وذلك من خلال الدورات وبرامج التعليم المستمر لتنمية كفاءاتهم وقدراتهم العلمية والعملية.

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين للباحثة ندرة الدراسات الخاصة بموضوع إدارة المخاطر في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، علاوة على وجود فجوة بحثية تحاول الدراسة الحالية الإسهام في سدها من

خلال استكشاف دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تطوير أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية.

8- هيكل الدراسة:

لغرض الإجابة على تساؤلات الدراسة وتحقيق الأهداف التي أعدت من أجلها قسمت الدراسة إلى أربعة فصول بحيث تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة أما الفصل الثاني فسلط الضوء فيه على الإطار النظري للدراسة، أما الفصل الثالث استعرض الجانب العملي للدراسة وخصص الفصل الرابع لاستعراض النتائج وتوصيات الدراسة.

الفصل الثاني- الإطار النظري

المبحث الأول

تطوير أنظمة إدارة المخاطر

2-1-1 تعريف الكفاءة:

المقصود بالكفاءة بأنها القدرة على تحقيق الاهداف والنتائج المرجوة بأقل قدر ممكن من الموارد والجهد واستغلال الموارد المتاحة الى اقصى حد ممكن، وهي تعنى بالعلاقة بين الموارد المستخدمة والمخرجات الناتجة من حيث الكمية والنوعية والوقت (ISSAI300).

2-1-2 دور الكفاءة على أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية:

تسهم الكفاءة في تطوير أنظمة إدارة المخاطر في الجهات الحكومية من خلال (عبدالله، 2019):

1. تقليل الفساد والهدر: عندما تكون المؤسسات الحكومية كفوءة، فإنها تقلل من فرص الفساد والهدر من خلال إجراءات صارمة ورقابة فعالة، مما يقلل من المخاطر المالية والإدارية.

2. تحسين الاستجابة للأزمات: الكفاءة تعني القدرة على الاستجابة بسرعة وفعالية للأزمات والكوارث، مما يقلل من آثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد.

3. زيادة الثقة العامة: الكفاءة في تقديم الخدمات تعزز الثقة بين المواطنين والحكومة، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بعدم الثقة والتوترات الاجتماعية.

4. تعزيز الشفافية والمساءلة: المؤسسات الحكومية الكفوءة تكون أكثر شفافية ومسؤولية في عملياتها، مما يقلل من المخاطر القانونية والإدارية.

5. تحسين إدارة الموارد: الكفاءة تعني استخدام الموارد العامة بطريقة مثلى، مما يقلل من المخاطر المالية ويساهم في التنمية المستدامة.

6. تحقيق الأهداف الاستراتيجية: الكفاءة تساعد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للحكومة بكفاءة، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بفسل السياسات والمشاريع الحكومية.

2-1-3- تعريف الفعالية:

تعرف الفعالية على أنها تحقيق الأهداف المحددة والنتائج المرجوة (ISSAI300) وهي تركز على تحقيق النتائج الصحيحة والمؤثرة.

2-1-4- دور الفعالية على أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية:

تلعب الفعالية في تحسين أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية من خلال التالي (الزبيدي، 2021):

1. تحقيق الأهداف الاستراتيجية: الفعالية تعني أن المؤسسة الحكومية قادرة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية بفعالية، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بفشل السياسات أو المشاريع.

2. زيادة الثقة والمصداقية: عندما تكون المؤسسات الحكومية فعالة في تقديم الخدمات وتنفيذ السياسات، فإن ذلك يعزز الثقة بين الحكومة والمواطنين، مما يقلل من المخاطر الاجتماعية والسياسية.

3. تحسين جودة الخدمات: الفعالية في تقديم الخدمات تعني تحقيق جودة عالية في الأداء، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بعدم الرضا وتفاقم المشكلات المجتمعية.

4. تعزيز الابتكار والاستجابة: المؤسسات الحكومية الفعالة تكون أكثر قدرة على الابتكار والاستجابة للتغيرات والتحديات الجديدة، مما يقلل من المخاطر الناشئة عن التطورات غير المتوقعة.

5. إدارة الموارد بكفاءة: الفعالية تتطلب استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة، مما يقلل من المخاطر المالية والهدر ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

6. تعزيز الرقابة والمساءلة: المؤسسات الفعالة تتمتع بنظم رقابة ومساءلة قوية، مما يقلل من المخاطر القانونية والإدارية ويعزز النزاهة والشفافية.

2-1-5- تعريف المخاطر في السياق الحكومي:

تعرف المخاطر . في السياق الحكومي . على أنها إمكانية حدوث أحداث أو تأثيرات سلبية غير مرغوب فيها قد تؤثر على قدرة الحكومة على تحقيق أهدافها و14 القيام بواجباتها، هذه المخاطر يمكن أن تكون متعلقة بالسياسات، أو الأمان، أو الاقتصاد، أو التكنولوجيا، وكذلك تشمل التغييرات في البيئة الداخلية والخارجية¹.
تدخل إدارة المخاطر في صورة واحدة من الأدوات التي تسعى الحكومات لاستخدامها لتحديد هذه المخاطر وتقييمها، ثم تبني استراتيجيات للتعامل معها بشكل فعال وتمنع تأثيراتها السلبية.

2-1-6- أهمية إدارة المخاطر لضمان الاستقرار والنجاح:

تلعب إدارة المخاطر دورًا حيويًا في ضمان الاستقرار والنجاح في السياق الحكومي، وذلك لعدة أسباب، وهذه بعضها:

- حماية الأهداف الحكومية : تساعد إدارة المخاطر في تحديد وتقييم العوامل التي قد تؤثر على تحقيق أهداف الحكومة، وبالتالي تعزز القدرة على تحقيق الاستقرار والنجاح.
- تحسين عمليات اتخاذ القرار : توفر إدارة المخاطر معلومات أساسية تساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة، مما يزيد من فعالية السياسات والإجراءات .
- تقليل التكاليف والخسائر : بتحديد المخاطر المحتملة واتخاذ إجراءات مناسبة للتصدي لها، يمكن تقليل تأثيراتها السلبية وتكاليف التعامل معها.
- تعزيز الثقة والشفافية : يعزز إدارة المخاطر الشفافية وبناء الثقة بين الحكومة والجمهور، حيث يدرك الجمهور أن هناك إجراءات فعالة للتعامل مع المخاطر.
- تعزيز القدرة على التكيف: تمكن إدارة المخاطر الحكومة من التكيف مع التحديات المتغيرة بشكل أفضل، مما يحد من التأثيرات السلبية للمتغيرات غير المتوقعة.

- تحسين صورة الحكومة: عندما تدير الحكومة المخاطر بشكل فعال، تعكس استعدادًا لمواجهة التحديات، مما يعزز صورتها أمام المواطنين والجهات الفاعلة.

تسهم إدارة المخاطر بشكل أساسي في بناء أساس قوي للحكومة، مما يضمن الاستقرار والنجاح في أداء واجباتها وتحقيق أهدافها.

2-1-7- أنظمة إدارة المخاطر وعناصرها:

تشكل أنظمة إدارة المخاطر جزءًا من استراتيجيات إدارة المؤسسات الحكومية، وتتألف هذه الأنظمة من عناصر متعددة ومتكاملة لضمان فعالية نظام إدارة المخاطر وتمكين الحكومة من التعامل بفعالية مع تحديات البيئة التنظيمية²، ومن بين هذه العناصر ما يلي :

1. تحليل المخاطر (Risk Assessment) :

يشمل تحليل المخاطر تحديد وتقييم أنواع المخاطر التي قد تواجه الحكومة، سواء كانت مالية، تنظيمية، أو استراتيجية. يتم تحليل المخاطر لفهم تأثيرها المحتمل واحتمالية حدوثها.

2. إدارة المخاطر (Risk Management) :

تشمل عمليات إدارة المخاطر تطوير استراتيجيات وإجراءات التحكم في المخاطر المحددة. ويتمثل الهدف في تقليل تأثير المخاطر السلبية واستغلال الفرص بشكل فعال.

3. الرصد والإبلاغ (Monitoring and Reporting) :

يتضمن هذا الجانب متابعة تنفيذ إجراءات إدارة المخاطر والتقييم المستمر لتغيرات البيئة التي قد تؤثر على المخاطر، ويُعد الرصد والإبلاغ جزءًا أساسيًا لتقديم تقارير دورية والتأكد من فعالية الإجراءات.

4. التخطيط للاستمرارية (Business Continuity Planning)

يشمل التخطيط للاستمرارية تطوير إجراءات ضمان استمرارية الأعمال في حالة حدوث مخاطر طارئة، مثل كوارث طبيعية أو هجمات إلكترونية.

5. التوعية والتدريب (Awareness and Training)

تُعنى هذه العناصر بتعزيز التوعية حول المخاطر وتقديم التدريب اللازم للموظفين حتى يكونوا قادرين على التعامل مع المخاطر بفعالية.

6. الالتزام التنظيمي (Organizational Commitment)

يتعلق هذا الجانب بضرورة تفعيل التزام القيادة التنظيمية بإدارة المخاطر، حيث يلعب القادة دوراً حيوياً في تعزيز ثقافة تحكم في المخاطر داخل مؤسسات الحكومة.

المبحث الثاني الرقابة العليا

2-2-1- مفهوم الرقابة العليا:

في سياق إدارة المؤسسات والمنظمات الحكومية، تعتبر الرقابة العليا مصطلحاً حيويًا يشير إلى الآليات والممارسات التي تهدف إلى ضمان شفافية وكفاءة ومساءلة فعالة في إدارة الموارد العامة واتخاذ القرارات³، والرقابة العليا هي عملية تقييم ومراقبة أداء المؤسسات أو الجهات الحكومية أو الشركات من قبل هيئات أو هيئة مستقلة، بهدف ضمان الامتثال للقوانين واللوائح، وتحقيق الشفافية والمساءلة وتحقيق الاستخدام الفعال للموارد العامة، وتتضمن مهام الرقابة العليا تقديم تقارير مستقلة وموضوعية حول الأداء والمخاطر المحتملة والتحسينات المطلوبة، وتوجيه السياسات والإجراءات لضمان استخدام فعال للموارد وتحقيق الأهداف المحددة، كما تشمل أنواع الرقابة العليا المراجعة الداخلية، والرقابة المالية، والرقابة القانونية، وغيرها، وهي تلعب دورًا حيويًا في تعزيز الثقة بين الجمهور والمؤسسات، وتمثل الرقابة العليا نقطة أساسية في تحقيق المساءلة الحكومية ومكافحة الفساد وضمان استخدام السلطة بطريقة مسؤولة.

وتشمل مهام الرقابة العليا على سبيل المثال، فحص الحسابات والمراجعات المالية، والتحقق من تنفيذ السياسات الحكومية بشكل صحيح، والتأكد من توجيه الإنفاق العام وفقًا للأولويات المحددة، والتحقق من عدم وجود فساد أو إساءة استخدام السلطة.

2-2-2- أهداف الرقابة:

- ضمان الشفافية والنزاهة تهدف الرقابة العليا إلى ضمان وجود آليات فعّالة للمراقبة والتحقق من أن جميع الأنشطة الحكومية تجري بشفافية ونزاهة، مما يعزز ثقة المواطنين في النظام الحكومي.

• **تحقيق الكفاءة والفعالية** يسعى نظام الرقابة العليا إلى تحقيق أعلى درجات الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة، من خلال مراقبة العمليات وتقديم التوصيات لتحسين الأداء.

• **مكافحة الفساد والسوء الإداري** تُعدُّ الرقابة العليا آلية فعّالة لاكتشاف ومعالجة الفساد والسوء الإداري، من خلال فحص الحسابات والتحقيق في المخالفات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الأوضاع.

• تشجيع العاملين على تطبيق المبادئ والضوابط المعرفية في بيئة العمل الفعلية، وتوجيههم لاتخاذ القرارات الصحيحة والإجراءات اللازمة (Bloom (2010)

• تعزيز مهارات العاملين في تقييم الأداء والمخاطر والمخرجات بشكل مستمر، وتقديم التوصيات والتحسينات اللازمة لتحسين الأداء المؤسسي.

2-2-3 أدوار ومسئوليات الرقابة العليا:

• **التدقيق والمراجعة** : تعتمد الرقابة العليا بشكل كبير على التدقيق والمراجعة لفحص الحسابات والتأكد من صحتها وسلامتها، بما في ذلك التحقق من تنفيذ السياسات واللوائح بشكل صحيح.

• **إصدار التوصيات والتقارير** : تقوم أجهزة الرقابة العليا بإصدار تقارير دورية تحتوي على نتائج الفحوصات والمراجعات، بالإضافة إلى تقديم التوصيات اللازمة لتحسين الأداء وتجنب التجاوزات.

• **مراقبة الامتثال والتنفيذ** : يتمثل دور الرقابة العليا أيضاً في متابعة تنفيذ التوصيات وضمان الامتثال الكامل من قبل الجهات المعنية، مما يعزز فعالية الإجراءات التصحيحية.

2-2-4- التفاعل بين الرقابة وأنظمة إدارة المخاطر:

يشير التفاعل بين الرقابة وأنظمة إدارة المخاطر إلى التفاعل والتكامل بين جهود الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر لتحقيق أهداف الحكومة وضمان تنفيذ مهامها بفعالية⁴، وتتفاعل الرقابة وإدارة المخاطر بشكل وثيق في السياق الحكومي لضمان التوازن بين المساءلة والكفاءة والفعالية في إدارة الموارد وتحقيق الأهداف العامة للحكومة، ويتضمن هذا التفاعل العديد من الجوانب المهمة التي نوردتها في الآتي :

1. تحليل المخاطر وتقييمها : يعمل فريق إدارة المخاطر على تحديد وتقييم المخاطر المحتملة التي قد تواجه الحكومة أثناء تنفيذ مهامها، ويشمل هذا التحليل تحديد السيناريوهات المحتملة للمخاطر وتقدير تأثيرها على الأهداف والأنشطة الحكومية.

2. توجيه جهود الرقابة : يساعد تحليل المخاطر وتقييمها في توجيه جهود الرقابة الداخلية نحو المجالات ذات الأولوية والمخاطر الرئيسية التي تواجهها الحكومة، ويعمل فريق الرقابة على تطوير استراتيجيات الرقابة الملائمة لمعالجة هذه المخاطر بشكل فعال.

3. تعزيز الضوابط الداخلية : يتفاعل فريق الرقابة مع أنظمة إدارة المخاطر من خلال تقديم التوصيات والإرشادات لتعزيز الضوابط الداخلية وتحسين عمليات إدارة المخاطر، ويهدف ذلك إلى تقليل تأثير المخاطر السلبية وتعزيز الفعالية والكفاءة في الأداء الحكومي.

4. تحسين الإبلاغ والشفافية : يساعد التفاعل بين الرقابة وإدارة المخاطر على تحسين عمليات الإبلاغ والشفافية داخل الحكومة، ويُعدُّ إدراج معلومات حول المخاطر وتقييمها في التقارير الدورية للرقابة جزءاً هاماً من عملية الإفصاح والمساءلة.

5. تقييم الأداء والمراجعة الدورية يشمل التفاعل بين الرقابة وإدارة المخاطر على تقييم دوري لأداء الأنظمة والعمليات ومراجعتها بانتظام لضمان فعالية تنفيذ استراتيجيات الرقابة وإدارة المخاطر.

6. التحسين المستمر : يسعى فريق الرقابة وفريق إدارة المخاطر إلى التعاون في سياق عملية التحسين المستمر، حيث يتم تقديم التوصيات والملاحظات وتطبيقها لتعزيز الأداء وتحقيق الأهداف بفعالية أكبر.

المبحث الثالث

دور الأجهزة العليا للرقابة في تطوير أنظمة المخاطر

2-3-1- دورها في تحليل المخاطر:

تحليل المخاطر هو عملية حيوية يتم من خلالها تحديد وتقييم المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف والمهام الموكلة إلى الجهة المراقبة⁵، وفي هذا السياق، تقوم الأجهزة العليا للرقابة بأدوار محورية تشمل:

1. تحديد المخاطر : تقوم الأجهزة العليا للرقابة بتحديد المخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجه المؤسسة أو الحكومة في تحقيق أهدافها، ويشمل ذلك التحليل الشامل للبيئة الخارجية والعوامل الداخلية التي قد تؤثر على الأداء والكفاءة.

2. تقييم المخاطر : بعد تحديد المخاطر، تقوم الأجهزة العليا للرقابة بتقييم هذه المخاطر بشكل مستفيض لفهم الآثار المحتملة لكل مخاطرة على الأهداف والمعايير المحددة، ويعتمد هذا التقييم على معايير محددة وبيانات دقيقة لضمان الدقة والشمولية.

3. تطوير استراتيجيات الرقابة والتحكم : بناء على نتائج التحليل والتقييم، تعمل الأجهزة العليا للرقابة على تطوير استراتيجيات الرقابة والتحكم الملائمة لمواجهة المخاطر المحددة بفعالية، ويشمل ذلك تحديد الضوابط الداخلية ووضع الإجراءات الوقائية اللازمة.

4. متابعة وتقييم الأداء : بعد تطبيق الاستراتيجيات، تتابع الأجهزة العليا للرقابة عن كثب أداء المؤسسة أو الحكومة وفاعلية الإجراءات التي تم اتخاذها لإدارة المخاطر، ويتم تقييم هذا الأداء بانتظام لضمان استمرارية التحسين والتكيف مع التغيرات.

تلعب الأجهزة العليا للرقابة دورًا حاسمًا في تحليل المخاطر للحفاظ على استدامة العمليات وتحقيق الأهداف المحددة من خلال تحديد المخاطر، وتقييمها، وتطوير الاستراتيجيات المناسبة، ومراقبة الأداء بانتظام.

2-3-2- دورها في وضع السياسات والإرشادات وتحقيق استقرار العمليات الحكومية وضمان نجاحها بشكل مستدام وشفاف:

تتجلى أهمية الأجهزة العليا للرقابة كمراقب رئيسي لتلك العمليات في عدة جوانب:

- حماية المصلحة العامة، ومسؤولية الحفاظ على شفافية العمليات الحكومية وضمان تحقيق أهداف الخدمة العامة.
- يسهم دور الرقابة في تعزيز مستوى الشفافية في قرارات الحكومة وأدائها، مما يعزز المساءلة ويبني الثقة بين الحكومة والمواطنين.
- مراقبة الأداء والامتثال لتقييم أداء الجهات الحكومية والتأكد من امتثالها للسياسات واللوائح المعتمدة.
- حماية الموارد والمالية العامة لمنع الفساد وإساءة استخدام الموارد العامة من خلال فحص العمليات المالية وضمان استخدام الأموال بشكل فعال.
- تقديم توجيهات استراتيجية لتحسين إدارة المخاطر وتعزيز الفاعلية والكفاءة في الأداء الحكومي.
- ضمان أن الحكومة تلتزم بالتشريعات والأنظمة المعمول بها .

- تعزيز الثقة الدولية، حيث يظهر الالتزام بممارسات الرقابة الفعّالة إرادة الحكومة للالتزام بالمعايير الدولية.

2-3-3- دورها في تطوير إدارة أنظمة المخاطر في الجهات الحكومية:

تلعب الأجهزة العليا للرقابة دورًا حيويًا في تطوير إدارة أنظمة المخاطر في الجهات الحكومية عبر عدة طرق، أهمها :

- وضع السياسات واللوائح الرقابية التي تحدد كيفية إدارة ورصد المخاطر على مستوى الحكومة.
- تقييم كفاءة تنفيذ أنظمة المخاطر ودراسة مدى امتثال الجهات الحكومية للسياسات المعتمدة .
- تقديم توجيهات للجهات الحكومية الفرعية بشأن كيفية تحسين إدارة المخاطر وتحقيق أهدافها بشكل أفضل.
- تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال فحص عمليات إدارة المخاطر وتقديم تقارير دورية للجمهور والجهات المعنية.
- تبني أفضل الممارسات لتبني أفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر وتبادل المعرفة بين الجهات الحكومية لتحسين أدائها.
- حث الجهات الحكومية لتقديم التدريب والتوجيه للموظفين حول كيفية التعامل مع التحديات والمخاطر بشكل فعال.

- مراجعة وتقييم نظم الضوابط والأمان لضمان فعالية واستجابة المؤسسات للتحديات الأمنية.
- رصد وتحليل التطورات الاقتصادية والاجتماعية لتقديم التوجيهات حيال التغيرات المحتملة وتأثيراتها على المخاطر.

2-3-4- التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية:

كيفية تحقيق التعاون بين الأجهزة العليا لتحقيق أمان الحكومة:

- يمتد دور الأجهزة العليا للرقابة في تحديد السياسات واللوائح لإدارة المخاطر إلى عدة جوانب، يمكن تفصيلها على ما يلي :
- تشارك الأجهزة العليا للرقابة في تحديد السياسات الرئيسية المتعلقة بإدارة المخاطر على مستوى الحكومة، وإجراء التحليلات والتقارير لفهم التحديات والفرص، وبناء سياسات قائمة على الأدلة والبيانات.
- بيان الإطار الرقابي الذي يحدد كيفية تنفيذ ومراقبة إدارة المخاطر على مستوى الحكومة وتحديد الأساليب والأدوات التي يجب استخدامها لتحقيق أهداف الإدارة الفعالة للمخاطر .
- المساعدة في تطوير لوائح وقوانين تتعلق بإدارة المخاطر والامتثال بها على مستوى الحكومة لضمان أن تكون اللوائح فعالة ومتناغمة مع أهداف الحكومة والمعايير الدولية.

- تقييم أداء الجهات الحكومية في تنفيذ سياسات ولوائح إدارة المخاطر.
- تقديم التوجيهات للجهات الحكومية بشأن كيفية تحسين إدارة المخاطر والامتثال للسياسات واللوائح والتوجيه نحو التحسين المستمر.
- تعزيز ثقافة المخاطر داخل الحكومة، وذلك من خلال التوعية والتدريب وتعزيز الوعي بأهمية إدارة المخاطر.
- التعاون مع الجهات المعنية الأخرى لتبادل المعرفة وضمان توحيد الجهود في مجال إدارة المخاطر.
- تقديم تقارير دورية عن أداء نظم المخاطر وتقييم فعاليتها وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين .

المبحث الرابع

تأثير الأجهزة الرقابية العليا على أنظمة إدارة المخاطر

2-4-1- تأثيرها على تعزيز الشفافية والمساءلة :

يمكن تأثير الأجهزة الرقابية العليا على تعزيز الشفافية والمساءلة في عدة جوانب تسهم في تحقيق هذين الهدفين الحيويين للحكومة، المتمثلين في الشفافية والمساءلة، وهذه بعض الثوابت التي تحدد تأثيرها:

1. رصد وتقييم الأداء : تقوم الأجهزة الرقابية العليا برصد وتقييم أداء المؤسسات والجهات الحكومية، بما في ذلك مدى امتثالها للقوانين والسياسات وكفاءتها في تحقيق الأهداف المحددة، وهذا يشجع على زيادة مستوى الشفافية وتحسين معايير الأداء.

2. تقديم التوصيات والإصلاحات : بناءً على نتائج تقييم الأداء، تقدم الأجهزة الرقابية العليا توصيات وإصلاحات تهدف إلى تحسين العمل وزيادة فعالية الأداء، وبمجرد تنفيذ هذه التوصيات، يتحسن مستوى المساءلة والشفافية.

3. الإبلاغ والتواصل العام : تلعب الأجهزة الرقابية العليا دورًا هامًا في نشر التقارير والمعلومات حول نتائج أعمالها وتقييماتها لأداء الحكومة، ويساهم هذا في تعزيز الشفافية وتمكين الجمهور من متابعة أداء الحكومة وتقديم المساءلة عند الضرورة،

4. تعزيز الثقافة الرقابية تشجع الأجهزة الرقابية العليا على تطوير ثقافة الرقابة والمساءلة داخل الحكومة، وذلك من خلال تقديم التوجيهات والتوعية وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة في كافة مستويات العمل الحكومي.

5. مراقبة تنفيذ السياسات والإجراءات : تقوم الأجهزة الرقابية العليا بمراقبة تنفيذ السياسات والإجراءات المحددة لضمان الامتثال والنزاهة في العمل الحكومي، مما يسهم في تعزيز الثقة العامة وزيادة مستوى المساءلة.

بشكل عام، يؤثر دور الأجهزة الرقابية العليا بشكل كبير على تعزيز الشفافية والمساءلة في الحكومة وذلك من خلال رصد الأداء، وتقديم التوصيات، وتعزيز الثقافة الرقابية، مما يساهم في تعزيز الثقة العامة وتحقيق مستويات أعلى من الشفافية والمساءلة.

2-4-2- تأثيرها من خلال التواصل مع الجهات الحكومية الفرعية:

يساعد التواصل بين الأجهزة العليا للرقابة والجهات الحكومية الفرعية على فهم مدى تأثير التعاون على تحسين أنظمة المخاطر، وفي هذا السياق يمكن اتباع الخطوات التالية:

- تعزيز ثقافة الشفافية والانفتاح بين الأجهزة العليا والجهات الحكومية الفرعية لتبادل المعلومات بشكل فعال.
- عقد اجتماعات دورية وورش عمل مشتركة لتبادل الأفكار ومناقشة قضايا إدارة المخاطر وتحدياتها.
- تحديد المسؤوليات والأدوار بين الأجهزة العليا والجهات الفرعية لتحقيق التواصل الفعال.
- تنظيم دورات تدريبية مشتركة حول إدارة المخاطر لتحسين فهم الجهات الفرعية للمفاهيم والممارسات الحديثة.
- الاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة مثل البريد الإلكتروني لتحسين التواصل على مستوى الحكومة.
- إنشاء فرق عمل مشتركة لحل مشكلات محددة أو تنفيذ مشروعات تطوير المخاطر.

• مشاركة الجهات الفرعية في عمليات تطوير السياسات واللوائح المتعلقة بإدارة المخاطر .

• تعزيز ثقافة التعاون والعمل الجماعي بين الأجهزة العليا والجهات الحكومية الفرعية.

• تقديم الدعم الفني والاستشارات للجهات الفرعية لتحسين قدراتها في مجال إدارة المخاطر .

• إجراء تقييمات دورية لمدى فعالية التواصل وتأثير التعاون على تحسين أنظمة المخاطر .

ومن خلال تنفيذ هذه الخطوات، يمكن تحسين التفاعل بين الأجهزة العليا للرقابة والجهات الحكومية الفرعية، مما يسهم في تحسين وتعزيز أنظمة إدارة المخاطر على مستوى الحكومة.

3-4-2 - تأثيرها من خلال التكامل مع أنظمة الإدارة الحكومية:

يلعب التكامل بين الأجهزة العليا للرقابة وأنظمة الإدارة الحكومية دورًا حاسمًا في تحسين جودة إدارة المخاطر في الجهات الحكومية، وهذه بعض الطرق التي يؤثر بها التكامل على تحسين جودة إدارة المخاطر:

1. يمكن للأجهزة العليا للرقابة توجيه الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر في الجهات الحكومية، مما يضمن تنسيق الأهداف والأولويات مع أهداف الإدارة العامة.

2. بالتكامل بين الرقابة والإدارة الحكومية، يمكن تعزيز مستويات الشفافية والمساءلة في عمليات إدارة المخاطر، حيث يتم توجيه الجهود بشكل أكثر فاعلية نحو تحقيق الأهداف المحددة.

3. من خلال التواصل والتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة وأنظمة الإدارة الحكومية، يمكن تحديد وتقييم المخاطر المشتركة وتطوير استراتيجيات موحدة للتعامل معها بشكل فعال.

4. يمكن للتكامل بين الرقابة والإدارة الحكومية تسهيل تبادل المعرفة والخبرات في مجال إدارة المخاطر، مما يسهم في تطوير المهارات والقدرات اللازمة لتنفيذ إجراءات إدارة المخاطر بشكل فعال.

5. عندما تعمل الأجهزة العليا للرقابة بالتعاون مع أنظمة الإدارة الحكومية، يمكن تحسين استخدام الموارد المتاحة بشكل أكثر فاعلية وفعالية في تنفيذ إجراءات إدارة المخاطر.

6. من خلال التكامل، يمكن تعزيز الثقافة التنظيمية لتكون أكثر توجهاً نحو إدارة المخاطر، مما يساعد على تنمية بيئة تشجع على التفكير الاستراتيجي واتخاذ القرارات المستنيرة.

2-4-4- تأثيرها على تحقيق شفافية أكبر ومستويات أعلى من المساءلة :

يعتبر تحقيق شفافية أكبر ومستويات أعلى من المساءلة أمراً مهماً في تطوير أنظمة إدارة المخاطر، ويمكن تحقيق ذلك من خلال دور الأجهزة العليا للرقابة باتخاذ الخطوات التالية:

1. يجب تحديد أهداف وسياسات إدارة المخاطر بشكل واضح وشفاف، وضمان توفرها لجميع الأطراف المعنية داخل الجهة الحكومية وخارجها.

2. ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة نشر المعلومات والتقارير المتعلقة بإدارة المخاطر بشكل منتظم، وذلك لزيادة الشفافية وتعزيز الوعي لدى الجمهور والأطراف المعنية.

3. يجب تشجيع الأجهزة العليا للرقابة على التواصل المستمر مع الجهات المعنية والمجتمع المدني، واستماع آرائهم وملاحظاتهم حول عمليات إدارة المخاطر.

4. يجب تطوير آليات فعالة للإبلاغ عن المخاطر داخل الجهة الحكومية، وضمان استجابة سريعة ومناسبة لتلك البلاغات.

5. ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة إجراء تقييمات دورية ومراجعات لأنظمة إدارة المخاطر، وذلك لضمان تحقيق الأهداف والالتزام بالسياسات المعتمدة.

6. يجب أن تضع الأجهزة العليا للرقابة آليات لتحديد المسؤوليات وتقديم العقوبات في حالة عدم الامتثال لمتطلبات إدارة المخاطر.

7. يجب توفير التدريب والتوجيه لموظفي الجهات الحكومية بشأن إدارة المخاطر وأهميتها، وكيفية الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة.

8. يجب أن تكون عمليات الرقابة التي تقوم بها الأجهزة العليا مفتوحة للجمهور ومنفتحة للفحص والتدقيق الخارجي.

من خلال اتباع هذه الخطوات، يمكن للأجهزة العليا للرقابة تحقيق شفافية أكبر ومستويات أعلى من المساءلة في تطوير أنظمة إدارة المخاطر في الجهات الحكومية، مما يعزز الثقة العامة ويحسن الأداء العام.

2-4-5- تحليل التحديات المستقبلية واستكشاف الفرص يمكن أن تساعد في إرشاد تطوير نظم إدارة المخاطر:

وهذا تحليل لبعض التحديات المستقبلية والفرص المتوقعة :

الموضوع	التحدي	الفرصة
تطور التكنولوجيا	تزايد التهديدات السيبرانية وضرورة مواكبة التكنولوجيا .	استخدام التكنولوجيا لتحسين نظم التحقق وتقديم حلول فعّالة للحماية.
لتغيرات الاقتصادي	قلبات الاقتصاد وضغوط مالية على الحكومة .	تحسين الفهم لأثر التغيرات الاقتصادية على المخاطر المالية وتعزيز الاستعداد
التحديات البيئية والمناخية	زيادة في الكوارث الطبيعية وتأثيرات المناخ .	تطوير استراتيجيات للتكيف مع التحديات البيئية وتعزيز الاستدامة
التحديات الصحية العامة	مواجهة أوبئة وتحديات صحية عامة.	تحسين الاستجابة للأوضاع الصحية الطارئة وتعزيز نظم الرعاية الصحية
الابتكار في إدارة المخاطر		عزيز ثقافة الابتكار في إدارة المخاطر واستخدام التكنولوجيا لتطوير أساليب

الفصل الثالث - الإطار العملي

المبحث الأول

الطريقة والإجراءات

1.1.3 - تمهيد:

يتناول هذا المبحث وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينته الرئيسية، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا المبحث وصفاً للإجراءات التي قامت بها الباحثة في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، إضافة لتحليل الخصائص التعريفية لأفراد عينة الدراسة، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمدت عليها الباحثة في تحليل الدراسة.

2.1.3 - منهج البحث:

يمكن اعتبار منهج البحث بأنه الطريق أو المسلك الذي يتبعه الباحث خطاه، ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل المشكلة المطروحة في الدراسة، إضافة إلى أنه العلم الذي يُعنى بكيفية إجراء الدراسات أو البحوث العلمية، وحيث أن الباحثة لها خلفية مسبقة بجوانب وأبعاد الظاهرة موضع الدراسة من خلال اطلاعها على مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بمشكلتها الرئيسية، والذي يتوافق مع المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وحيث أن المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والمجلات والصحف والتقارير وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف الدراسة، فإن الباحثة اعتمدت على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة الدراسة، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة.

3.1.3 - طرق جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات:

1- البيانات الأولية: وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبانات لدراسة بعض مفردات الدراسة وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع الدراسة، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام حزمة التحليل الإحصائي للدراسات الاجتماعية (SPSS (Statistical Package for Social Science واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2- البيانات الثانوية: قامت الباحثة بمراجعة الكتب والدوريات والتقارير والمنشورات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، وأية مراجع قد يرى إنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وسعت الباحثة من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة إلى التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسة، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحديث في مجال الدراسة.

4.1.3- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين الفنيين والأعضاء العاملين بالإدارة العامة بديوان المحاسبة الليبي في مدينة طرابلس، واستخدمت الباحثة أسلوب العينة العشوائية بدلاً عملياً عن أسلوب المسح الشامل، وبالتالي فقد تم توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة، واسترجاع عدد 34 استبانة وبعد تفحص الاستبانات، لم يتم استبعاد أية استبانة وهو ما يعني أن جميع الاستبانات صالحة للتحليل.

5.1.3- تحليل محاور الاستبانة:

لقد تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاثة محاور، هي:

❖ **المحور الأول:** وتمثله البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

(نوع المؤهل العلمي- التخصص -المسمى الوظيفي- سنوات الخبرة - الصفة)

❖ **المحور الثاني والمحور الثالث:** شملت استجابة عينة الدراسة على عبارات الاستبانة حسب فرضيات الدراسة الفرعية.

ولقد تم صياغة المحورين الثاني والثالث من الاستبانة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي، والجدول رقم (1) يوضح خيارات المقياس، والدرجات والمتوسطات المرجحة لها:

جدول رقم (1) خيارات المقياس والدرجات والمتوسطات المرجحة والأوزان النسبية

المتوسط المرجح	الدرجة	خيارات المقياس
(1.79 – 1)	1	غير موافق بشدة
(2.59 – 1.8)	2	غير موافق
(3.39 – 2.6)	3	محايد
(4.19 – 3.4)	4	موافق
(5 – 4.20)	5	موافق بشدة

5.1.3- أساليب التحليل الإحصائي:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها؛ تم استخدام برنامج (IBM SPSS 26) لتطبيق

الأساليب الإحصائية التالية:

- 1- حساب التكرارات والنسب المئوية للبيانات الأولية لعينة الدراسة.
- 2- التمثيل البياني لتوضيح النسب المئوية للبيانات الأولية لعينة الدراسة.
- 3- حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، ومعامل سبيرمان براون لحساب معاملي الثبات والصدق الداخليين للاستبيان.
- 4- حساب المتوسط المرجح والانحراف المعياري

5- تم تطبيق اختبار Independent Samples Test (T – Test) على عبارات الاستبانة.

تحليل عينة الدراسة:

بالاعتماد على أهداف الدراسة وأسئلتها تم تحليل البيانات والتوصل إلى ما يلي:

أولاً: اختبائي الثبات والصدق Reliability and Validity

تم إجراء اختبائي الثبات والصدق لبيانات الاستبانة للتأكد من إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج بطريقتين: حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ، طريقة التجزئة النصفية (معامل سبيرمان براون)

كما تم إجراء اختبار الصدق للتأكد من أن أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان تقيس ما أعدت من أجله وتم حسابه عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل الثبات. الجدول جدول رقم (2) يوضح معامل الثبات والصدق لبيانات الاستبيان.

جدول رقم (2) معاملات الثبات والصدق لبيانات الاستبانة

معامل الصدق	Guttman Split-Half Coefficient	معامل الصدق	معامل الثبات الداخلي بطريقة التجزئة النصفية (معامل سبيرمان براون)	معامل الصدق	معامل الثبات الداخلي Cronbach's Alpha	الاستبانة
			Spearman-Brown			

0.932	0.869	0.932	0.869	0.952	0.908	(المحور الثاني) دور ديوان المحاسبة الليبي في تطوير كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية
0.915	0.839	0.923	0.852	0.968	0.938	(المحور الثالث) دور ديوان المحاسبة الليبي في تطوير فعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية
0.978	0.958	0.979	0.960	0.980	0.961	جميع المحاور

من الجدول (2) يتضح أن أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة تتمتع بما يلي:

1. بصفة الثبات الداخلي حيث:

- تراوحت معاملات الثبات للمحور الثاني بطريقة معامل ألفا كرونباخ (0.908) وبطريقة التجزئة النصفية: (معامل سبيرمان براوان) (0.869) معامل جيتمان (0.869)
- تراوحت معاملات الثبات للمحور الثالث بطريقة معامل ألفا كرونباخ (0.938) وبطريقة التجزئة النصفية: (معامل سبيرمان براوان) (0.852) معامل جيتمان (0.839)
- تراوحت معاملات الثبات للاستبيان ككل بطريقة معامل ألفا كرونباخ (0.961) وبطريقة التجزئة النصفية: (معامل سبيرمان براوان) (0.960) معامل جيتمان (0.958)

وهي قيم ثبات عالية ومقبولة في البحث العلمي، وهذا يعني أن نتائج الاستبانة ثابتة إن أعيد استخدامها مرات أخرى وفي ذات الظروف.

2. بصفة الصدق الداخلي حيث:

- تراوحت معاملات الصدق للمحور الثاني بطريقة معامل ألفا كرونباخ (0.952) وبطريقة التجزئة النصفية: (معامل سبيرمان براوان) (0.932) معامل جيتمان (0.932)
- تراوحت معاملات الصدق للمحور الثالث بطريقة معامل ألفا كرونباخ (0.968) وبطريقة التجزئة النصفية: (معامل سبيرمان براوان) (0.923)، معامل جيتمان (0.915)
- تراوحت معاملات الصدق للاستبيان ككل بطريقة معامل ألفا كرونباخ (0.980) وبطريقة التجزئة النصفية: (معامل سبيرمان براوان) (0.979) معامل جيتمان (0.978)

وهي قيم صدق عالية ومقبولة في البحث العلمي، وهذا يعني أن الاستبيان صادق في قياس ما أُعد لقياسه. وبعد التأكد من ثبات وصدق الاستبانة، تبين أنها صالحة للتوزيع على عينة الدراسة.

6.1.3- تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

للتعرف على خصائص البيانات الشخصية لعينة الدراسة، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

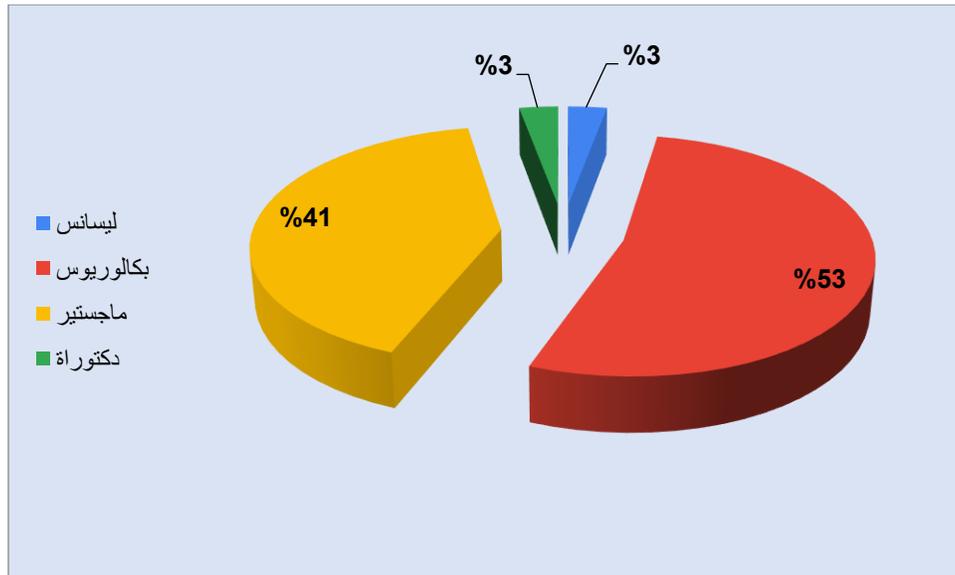
1. المؤهل العلمي:

من الجدول (3) والشكل (1) يتبين أن حملة البكالوريوس يمثلون أغلبية عينة الدراسة حيث بلغت نسبتهم 52.9%، يليهم حملة الماجستير بنسبة 41.2%، ثم يليهم كل من حملة الليسانس بنسبة 2.9% والدكتوراه بنسبة 2.9%.

جدول رقم (3) التكرارات والنسب المئوية للمؤهل العلمي لعينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرارات	المؤهل
2.9	1	ليسانس
52.9	18	بكالوريوس

41.2	14	ماجستير
2.9	1	دكتوراه
100	34	المجموع



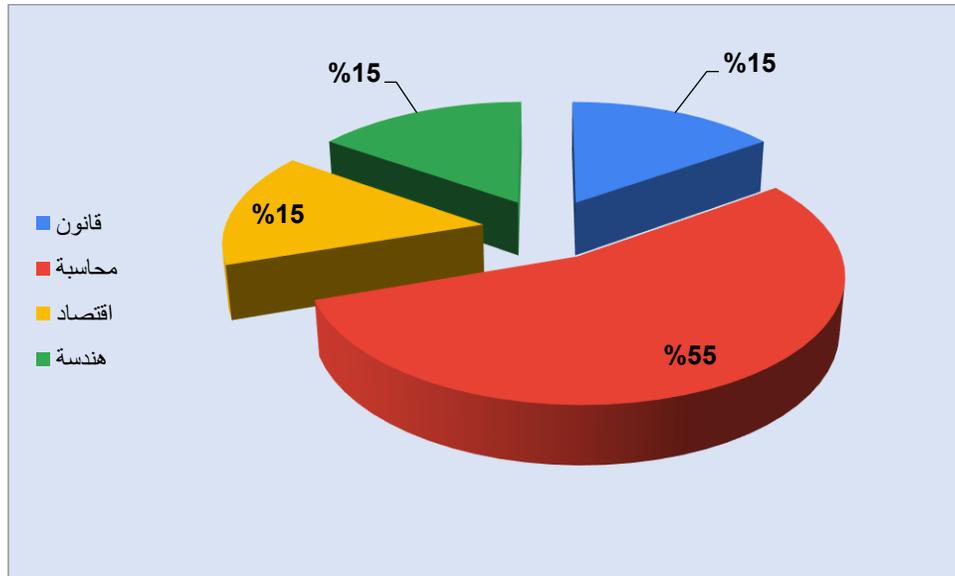
شكل (1) النسب المئوية للمؤهل العلمي لعينة الدراسة

2. التخصص

من الجدول (4) والشكل رقم (2) يتبين أن أغلبية عينة الدراسة متخصصون في المحاسبة، حيث بلغت نسبتهم 52.9%، يليهم المتخصصون في الاقتصاد، حيث بلغت نسبتهم 17.6%، يليهم المتخصصون في القانون والمتخصصون في الهندسة، حيث بلغت نسبة كل منهما على حدة 14.7%، أي أن عينة الدراسة من ذوي التخصصات المختلفة ومن المعنيين بموضوع الدراسة، وهذا يؤهلهم للإجابة عن أسئلة الدراسة، بالاعتماد على تخصصاتهم العلمية.

جدول رقم (4) التكرارات والنسب المئوية للتخصص العلمي لعينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرارات	التخصص
14.7	5	قانون
52.8	18	محاسبة
17.6	6	اقتصاد
14.7	5	هندسة
100	34	المجموع



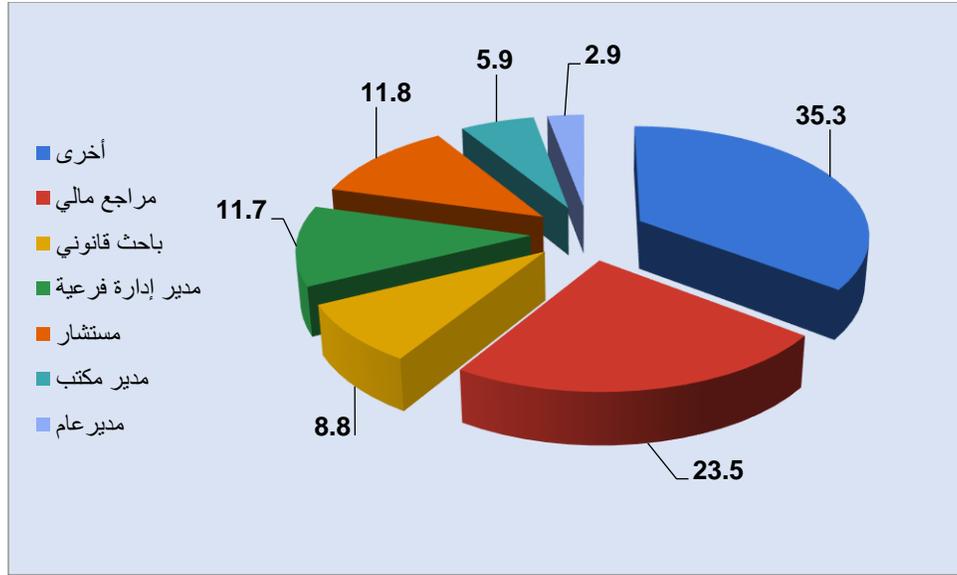
شكل (2) النسب المئوية لتخصص عينة الدراسة

3. المسمى الوظيفي:

من الجدول (4) وشكل (3) يتبين أن أكبر نسبة مئوية لأفراد عينة الدراسة كانت من المراجعين الماليين بقيمة 58.8%، بينما جاءت أقل نسبة بصفة مدير عام بقيمة 2.9% من عينة الدراسة، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (4) التكرارات والنسب المئوية للمسمى الوظيفي لعينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرارات	المسمى الوظيفي
58.8	20	مراجع مالي
8.8	3	باحث قانوني
11.7	4	مدير إدارة فرعية
11.8	4	مستشار
5.9	2	مدير مكتب
2.9	1	مدير عام
100	34	المجموع



شكل (3) النسب المئوية للمسمى الوظيفي لعينة الدراسة

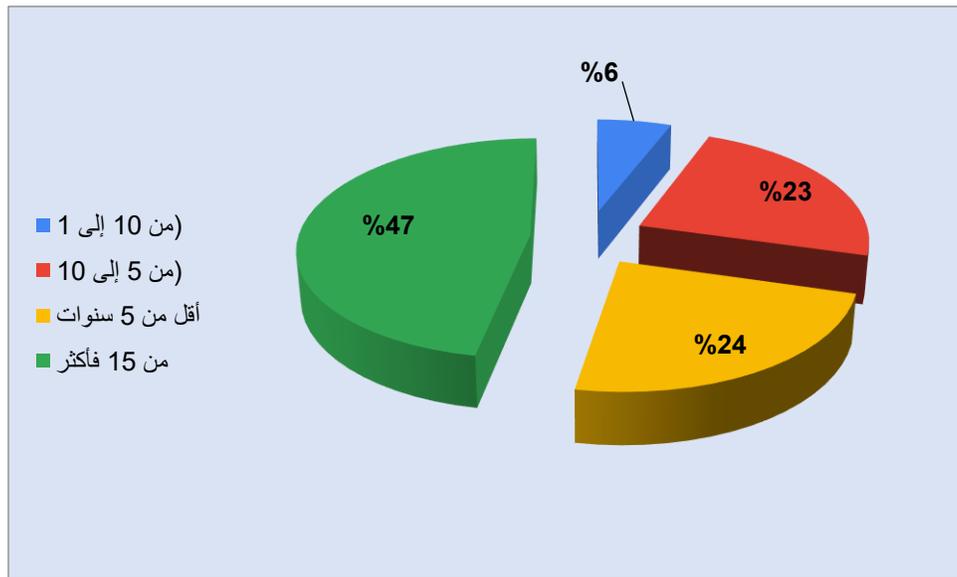
4. سنوات الخبرة:

من الجدول (5) وشكل (4) يتبين أن أغلبية عينة الدراسة من ذوي الخبرة من 15 سنة فأكثر، حيث بلغت نسبتهم 47.1%، يليهم ذوي الخبرة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات)، (من 10 إلى أقل من 15 سنة) حيث بلغت نسبتهم 23.5%، كل على حدة، يليهم ذوي الخبرة (أقل من 5 سنوات)، أي 94.1% من عينة الدراسة هم من ذوي الخبرة من 5 سنوات فأكثر، وهذا يؤهلهم للإجابة عن عبارات الاستبانة، بالاعتماد على خبرتهم الميدانية.

جدول رقم (5) التكرارات والنسب المئوية لسنوات الخبرة لعينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرارات	التخصص
5.9	2	أقل من 5 سنوات
23.5	8	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
23.5	8	من 10 إلى أقل من 15 سنة

47.1	16	من 15 فأكثر
100	34	المجموع



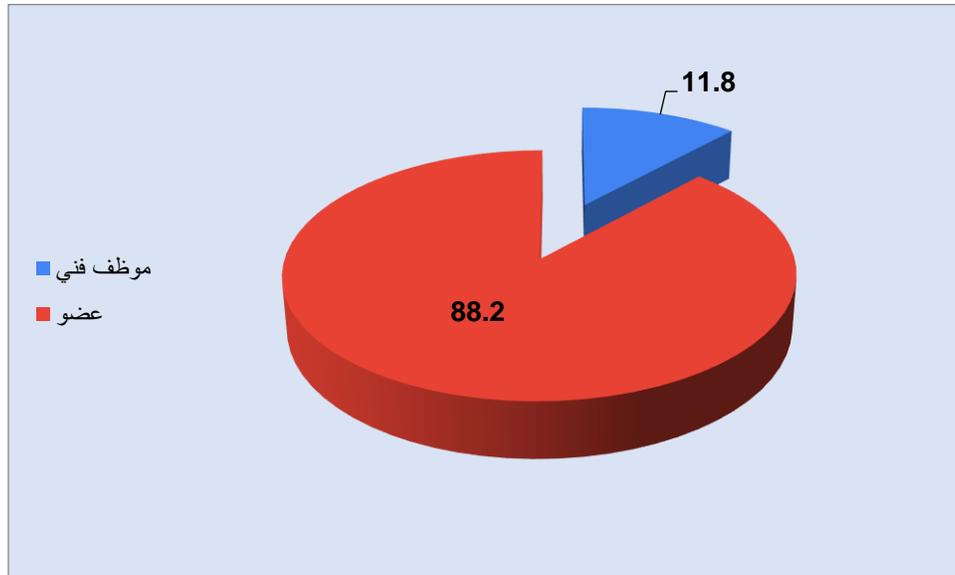
شكل (3) النسب المئوية لسنوات الخبرة لعينة الدراسة

5.الصفة الوظيفية:

من الجدول (5) والشكل (4) يتبين أن ذوي صفة العضو يمثلون أغلبية عينة الدراسة، حيث بلغت نسبتهم 88.2%، يليهم ذوي صفة الموظف الفني، حيث بلغت نسبتهم 11.8%، وهذا يؤهلهم للإجابة عن أسئلة الدراسة، بالاعتماد على صفتهم الوظيفية.

جدول رقم (5) التكرارات والنسب المئوية لصفة عينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرارات	الصفة
11.8	4	موظف فني
88.2	30	عضو
100	34	المجموع



شكل (4) النسب المئوية لصفة الوظيفية لعينة الدراسة

المبحث الثاني

اختبار الفرضية واستخراج النتائج وتفسيرها

1.2.3- تمهيد:

يتضمن هذا المبحث عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة التي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المجمعّة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS26 للحصول على النتائج التي تم تحليلها وعرضها في هذا الفصل.

2.2.3- تحليل واختبار الفرضيات الفرعية والفرضية الرئيسة للدراسة:

يعرض هذا القسم النتائج الوصفية للبيانات التي تم تجميعها عن طريق الاستبانة ونتائج اختبار الفرضية: اختبار الفرضية الفرعية الأولى- لا يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في تطوير كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية.

بدراسة فقرات الفرضية من خلال البيانات الواردة بالجدول التالي الذي يبين التوزيع التكراري لعينة الدراسة حول الفقرات الخاصة بالمحور، والتحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة حول ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى القيمة المتوسطة وهي (3) أم لا، ومن خلال التمعن في الجدول يتضح حصول أعلى متوسط حسابي في الفقرات الآتية:

- الفقرة (16) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسطها الحسابي (4) وهي أكبر من القيمة المتوسطة (3) وبانحراف معياري بلغ (0.92) ومستوى دلالة يساوي (0.000) وهو أصغر من (0.05) وهو ما يدل على رفض العبارة القائلة "لا ينبغي أن يصدر الديوان تقارير منفصلة حول كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية".

- الفقرة (1) جاءت في المرتبة الثانية حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.94) وهي أكبر من القيمة المتوسطة (3) وبانحراف معياري بلغ (1.07) ومستوى دلالة يساوي (0.005) وهو أصغر من (0.05) مما يدل على رفض العبارة القائلة "لا يسهم ديوان المحاسبة الليبي في تطوير كفاءة أنظمة ادارة المخاطر استنادا للقوانين والتشريعات المنظمة لعمله".

- الفقرة (18) جاءت في المرتبة الثالثة حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.76) وهي أكبر من القيمة المتوسطة (3) وبانحراف معياري بلغ (0.98) ومستوى الدلالة يساوي (0.034) وهو أصغر من (0.05) مما يدل على رفض العبارة القائلة "لا تؤثر خبرة وتخصص الاعضاء والموظفين الفنيين على تقييم كفاءة أنظمة ادارة المخاطر بالجهات الحكومية".

كما يتبين أن أقل ثلاث عبارات حسب المتوسط الحسابي هي:

- الفقرة (11) حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.76) وهو أقل من القيمة المتوسطة (3) وبانحراف معياري بلغ (1.30) ومستوى دلالة يساوي (0.009) وهو أقل من مستوى الدلالة (0.05).

- الفقرة (9) حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.97) وهو أقل من القيمة المتوسطة (3) وبانحراف معياري بلغ (1.26) ومستوى دلالة يساوي (0.062) وهو أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

- الفقرة (8) حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.08) وهو أكبر من القيمة المتوسطة (3) وبانحراف معياري بلغ (1.23) ومستوى دلالة يساوي (0.165) وهو أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

جدول رقم (6) الإحصاءات الوصفية للآراء عينة الدراسة حول دور الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تطوير أنظمة ادارة المخاطر بالجهات الحكومية

م	لا يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في تطوير كفاءة أنظمة ادارة المخاطر بالجهات الحكومية	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	sig	ترتيب الفقرات حسب درجة الأهمية
1	لا يسهم ديوان المحاسبة الليبي في تطوير كفاءة أنظمة ادارة المخاطر استنادا للقوانين والتشريعات المنظمة لعمله	التكرار	13	11	5	5	--	3.94	1.07	0.005	2
		النسبة %	38.2	32.4	14.7	14.7	-				

5	0.173	1.19	3.67	2	4	7	11	10	التكرار	لا يهدف ديوان المحاسبة اللبني ضمن خطته الى تطوير كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية	2
				5.9	11.8	20.6	32.4	29.4	النسبة %		
15	0.972	1.27	3.38	3	2	11	6	9	التكرار	لا تتضمن خطط المهام الرقابية برنامج متكامل لتقييم كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية	3
				8.8	14.7	32.4	17.6	26.5	النسبة %		
11	0.507	1.21	3.52	2	6	6	12	8	التكرار	لا توجد معايير وأدلة عمل مهنية توضح كيفية تقييم وتطوير كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية	4
				5.9	17.6	17.6	35.3	23.5	النسبة %		
18	0.110	0.75	3.17	-	6	17	10	1	التكرار	لا يضع ديوان المحاسبة اللبني اجراءات واضحة ومحددة في عملية تطوير كفاءة أنظمة ادارة المخاطر بالجهات الحكومية عند تنفيذ المهام الرقابية	5
				-	17.6	50	29.4	2.9	النسبة %		
19	0.110	0.75	3.17	-	6	17	10	1	التكرار	لا يوجد بديوان المحاسبة اللبني الموارد البشرية المؤهلة علميا وعمليا القادرة على تطوير كفاءة أنظمة ادارة المخاطر بالجهات الحكومية	6
				-	17.6	50	29.4	2.9	النسبة %		
10	0.303	1.10	3.58	-	7	9	9	9	التكرار	لا يقوم ديوان المحاسبة اللبني بتنفيذ دورات تدريبية وورش عمل للمراجعين على عمليات تقييم كفاءة ادارة المخاطر بالجهات الحكومية	7
				-	20.6	26.5	26.5	26.5	النسبة %		
21	0.165	1.23	3.08	4	6	13	5	6	التكرار	لا تتعامل الجهات الحكومية بالمعايير الدولية لأنظمة ادارة المخاطر	8
				11.8	17.6	38.2	14.7	17.6	النسبة %		
22	0.062	1.26	2.97	3	11	11	2	7	التكرار	لا توجد لدى الجهات الحكومية منهجية شاملة تأخذ في الاعتبار تطوير كفاءة أنظمة ادارة المخاطر	9
				8.8	32.4	32.4	5.9	20.6	النسبة %		
14	0.915	1.18	3.41	4	3	6	17	4	التكرار	لا تؤثر عدم كفاءة أنظمة ادارة المخاطر في الجهات الحكومية على المهام الرقابية المنفذة	10
				11.8	8.8	17.6	50	11.8	النسبة %		
23	0.009	1.30	2.76	8	7	6	11	2	التكرار	لا تعد التشريعات والقوانين عائقا امام الديوان في تقييم كفاءة أنظمة ادارة المخاطر بالجهات الحكومية	11
				23.5	20.6	17.6	32.4	5.9	النسبة %		
16	0.673	1.31	3.29	3	8	7	8	8	التكرار	لا يقوم ديوان المحاسبة اللبني بالتحقق من مدى تفيد الجهات الحكومية بالمعايير الدولية في نظام ادارة المخاطر عند تقييمه للكفاءة	12
				8.8	23.5	20.6	23.5	23.5	النسبة %		

8	0.269	1.18	3.61	3	3	5	16	7	التكرار	لا يسعى ديوان المحاسبة الليبي إلى تعزيز الثقة في أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية من خلال تقييمه للكفاءة	13		
				8.8	8.8	14.7	47.1	20.6	النسبة %				
20	0.135	0.92	3.14	1	7	14	10	2	التكرار	لا تتأثر جودة تقارير تقييم كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بارتفاع مستوى التواصل بين ديوان المحاسبة والجهات الحكومية	14		
				2.9	20.6	41.2	29.4	5.9	النسبة %				
9	0.187	0.98	3.61	-	4	13	9	8	التكرار	لا يتواصل ديوان المحاسبة الليبي مع الجهات الحكومية عند الانتهاء من عمليات تقييم كفاءة أنظمة إدارة المخاطر (مخاطبات - مناقشات)	15		
				-	11.8	38.2	26.5	23.5	النسبة %				
1	0.000	0.92	4	-	3	5	15	11	التكرار	لا ينبغي أن يصدر الديوان تقارير منفصلة حول تقييم كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية	16		
				-	8.8	14.7	44.1	32.4	النسبة %				
6	0.076	0.91	3.67	-	2	15	9	8	التكرار	لا يقوم ديوان المحاسبة الليبي بتقديم خدمات استشارية للجهات الحكومية تؤثر إيجابياً على كفاءة أنظمة إدارة المخاطر.	17		
				-	5.9	44.1	26.5	23.5	النسبة %				
3	0.034	0.98	3.76	-	4	9	12	9	التكرار	لا تؤثر خبرة وتخصص الاعضاء والموظفين الفنيين على تقييم كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية	18		
				-	11.8	26.5	35.3	26.5	النسبة %				
12	0.616	0.92	3.47	-	3	19	5	7	التكرار	لا تلتزم الجهات الحكومية بالتوصيات المتعلقة بتقييم كفاءة أنظمة إدارة المخاطر	19		
				-	8.8	55.9	14.7	20.6	النسبة %				
7	0.136	0.98	3.64	1	2	12	12	7	التكرار	لا تساهم توصيات ديوان المحاسبة الليبي في تطوير كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية	20		
				2.9	5.9	35.3	35.3	20.6	النسبة %				
4	0.026	0.86	3.73	-	1	15	10	8	التكرار	لا يوجد أثر في إدارة المخاطر بالجهات الحكومية بعد تنفيذ توصيات ديوان المحاسبة	21		
				-	2.9	44.1	29.4	23.5	النسبة %				
13	0.573	0.82	3.47	-	2	19	8	5	التكرار	لا تستجيب الجهات الحكومية للتوصيات فيما يتعلق بكفاءة أنظمة إدارة المخاطر	22		
				-	5.9	55.9	23.5	14.7	النسبة %				
17	0.452	1.40	3.20	6	4	9	7	8	التكرار	لا يقوم ديوان المحاسبة الليبي بنشر تقارير منفصلة على عمليات كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بشكل دوري	23		
				17.6	11.8	26.5	20.6	23.5	النسبة %				
0.579				0.625				3.45				لا يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في تطوير أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية	

اختبار الفرضية الفرعية الأولى- لا يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في تطوير كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية.

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى تم تطبيق اختبار (One –Sample Test)، والجداول (7-8) تبين النتائج:

(7) One-Sample Statistics				
لا يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في تطوير كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
	34	3.4501	.62540	.10725

(8) One-Sample Test						
لا يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في تطوير كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية	Test Value = 3.39					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	.561	33	.579	.06013	-.1581-	.2783

من الجدولين (7-8) يتبين أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة بلغ (3.45) بانحراف معياري قدره (0.625) وأن قيمة مستوى المعنوية (Sig) هو (0.579) وهو أكبر من (0.05)، لذا تقبل الفرضية الصفرية التي تنص على ما يلي:

(لا يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في تطوير كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية).

اختبار الفرضية الفرعية الثانية- لا يوجد لديوان المحاسبة الليبي في تطوير فعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية.

بدراسة فقرات الفرضية من خلال البيانات الواردة بالجدول التالي الذي يبين التوزيع التكراري لعينة الدراسة حول الفقرات الخاصة بالمحور، والتحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة حول ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى القيمة المتوسطة وهي (3) أم لا، ومن خلال التمعن في الجدول يتضح حصول أعلى متوسط حسابي في الفقرات الآتية:

- الفقرة (18) جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.97) وهي أكبر من القيمة المتوسطة (3) وبانحراف معياري بلغ (0.904) ومستوى دلالة يساوي (0.001) وهو أصغر من (0.05) وهو ما يدل على رفض العبارة القائلة "لا تؤثر خبرة وتخصص الاعضاء والموظفين الفنيين على تقييم فعالية أنظمة ادارة المخاطر بالجهات الحكومية".

- الفقرة (15) جاءت في المرتبة الثانية حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.88) وهي أكبر من القيمة المتوسطة (3) وبانحراف معياري بلغ (0.807) ومستوى دلالة يساوي (0.001) وهو أصغر من (0.05) مما يدل على رفض العبارة القائلة "لا يتواصل ديوان المحاسبة الليبي مع الجهات الحكومية عند الانتهاء من عمليات تقييم فعالية أنظمة ادارة المخاطر(مخاطبات - مناقشات)".

- الفقرة (20) جاءت في المرتبة الثالثة حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.88) وهي أكبر من القيمة المتوسطة (3) وبانحراف معياري بلغ (0.913) ومستوى الدلالة يساوي (0.004) وهو أصغر من (0.05) مما يدل على

رفض العبارة القائلة "لا تسهم توصيات ديوان المحاسبة الليبي في تطوير فعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية".

كما يتبين أن أقل ثلاث عبارات حسب المتوسط الحسابي هي:

- الفقرة (9) حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.17) وهو أكبر من القيمة المتوسطة (3) وبانحراف معياري بلغ (1.13) ومستوى دلالة يساوي (0.272) وهو أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

- الفقرة (23) حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.32) وهو أكبر من القيمة المتوسطة (3) وبانحراف معياري بلغ (1.364) ومستوى دلالة يساوي (0.778) وهو أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

- الفقرة (8) حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.38) وهو أكبر من القيمة المتوسطة (3) وبانحراف معياري بلغ (1.206) ومستوى دلالة يساوي (0.971) وهو أكبر من مستوى الدلالة (0.05).

جدول رقم (9) الإحصاءات الوصفية للآراء عينة الدراسة حول دور الأجهزة الرقابية العليا في تطوير فعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية

م	لا يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في تطوير فعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية	المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	Sig	ترتيب الفقرات حسب الأهمية
1	التكرار	7	17	4	6	-	3.73	0.994	0.051	7	
	النسبة %	20.6	50	11.8	17.6	-					
2	التكرار	9	14	8	3	-	3.85	0.925	0.006	4	
	النسبة %	26.5	41.2	23.5	8.8	-					
3	التكرار	8	5	15	4	2	3.38	1.155	0.969	20	
	النسبة %	23.5	14.7	44.1	11.8	5.9					
4	التكرار	10	6	10	6	2	3.47	1.260	0.712	17	
	النسبة %	29.4	17.6	29.4	17.6	5.9					
5	التكرار	9	10	8	5	2	3.55	1.210	0.422	14	

				5.9	14.7	23.5	29.4	26.5	النسبة %	عملية تطوير فعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية عند تنفيذ المهام الرقابية	
5	0.015	1.048	3.85	1	3	6	14	10	التكرار	لا يوجد ديوان المحاسبة الليبي الليبي الموارد البشرية المؤهلة علميا وعمليا القادرة على تطوير فعالية إدارة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية	6
				2.9	8.8	17.6	41.2	29.4	النسبة %		
6	0.019	1.028	3.82	-	4	9	10	11	التكرار	لا يقوم ديوان المحاسبة الليبي بتنفيذ دورات تدريبية وورش عمل للمراجعين على عمليات تقييم فعالية إدارة المخاطر بالجهات الحكومية	7
				-	11.8	26.5	29.4	32.4	النسبة %		
21	0.971	1.206	3.38	1	8	11	5	9	التكرار	لا تتعامل الجهات الحكومية بالمعايير الدولية لأنظمة إدارة المخاطر	8
				2.9	23.5	32.4	14.7	26.5	النسبة %		
23	0.272	1.113	3.17	2	7	13	7	5	التكرار	لا توجد لدى الجهات الحكومية منهجية شاملة تأخذ في الاعتبار تطوير فعالية أنظمة إدارة المخاطر	9
				5.9	20.6	38.2	20.6	14.7	النسبة %		
19	0.778	1.050	3.44	1	5	12	10	6	التكرار	لا تؤثر عدم فعالية أنظمة إدارة المخاطر في الجهات الحكومية على المهام الرقابية المنفذة	10
				2.9	14.7	35.3	29.4	17.6	النسبة %		
16	0.584	1.161	3.50	-	9	8	8	9	التكرار	لا تعد التشريعات والقوانين عائقا امام الديوان في تقييم فعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية	11
				-	26.5	23.5	23.5	26.5	النسبة %		
13	0.213	1.044	3.61	-	6	9	11	8	التكرار	لا يقوم ديوان المحاسبة الليبي بالتحقق من مدى تقيد الجهات الحكومية بالمعايير الدولية في نظام إدارة المخاطر عند تقييمه للفعالية	12
				-	17.6	26.5	32.5	23.5	النسبة %		
15	0.468	1.107	3.52	3	1	11	13	6	التكرار	لا يسعى ديوان المحاسبة الليبي إلى تعزيز الثقة في أنظمة إدارة المخاطر للجهات الحكومية من خلال تقييمه للفعالية	13
				8.8	2.9	32.4	38.2	17.6	النسبة %		
18	0.628	0.960	3.47	-	6	11	12	5	التكرار	لا تتأثر جودة تقارير تقييم فعالية أنظمة إدارة المخاطر بارتقاء مستوى التواصل بين ديوان المحاسبة والجهات الحكومية	14
				-	17.6	32.4	35.3	14.7	النسبة %		
2	0.001	0.807	3.88	-	1	10	15	8	التكرار	لا يتواصل ديوان المحاسبة الليبي مع الجهات الحكومية عند الانتهاء من عمليات تقييم فعالية أنظمة إدارة المخاطر (مخاطبات - مناقشات)	15
				-	2.9	29.4	44.1	23.5	النسبة %		

8	0.058	1.024	3.73	-	5	8	12	9	التكرار	لا ينبغي أن يصدر الديوان تقارير منفصلة حول تقييم فعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية.	16
				-	14.7	23.6	35.3	26.5	النسبة %		
9	0.038	0.931	3.73	-	2	14	9	9	التكرار	لا يقوم ديوان المحاسبة الليبي بتقديم خدمات استشارية للجهات الحكومية تؤثر على فعالية أنظمة إدارة المخاطر.	17
				-	5.9	41.2	26.5	26.5	النسبة %		
1	0.001	0.904	3.97	1	-	5	15	10	التكرار	لا تؤثر خبرة وتخصص الاعضاء والموظفين الفنيين على تقييم فعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية	18
				2.9	-	23.5	44.1	29.4	النسبة %		
10	0.076	0.911	3.67	-	3	12	12	7	التكرار	لا تلتزم الجهات الحكومية بالتوصيات المتعلقة بتقييم فعالية أنظمة إدارة المخاطر	19
				-	8.8	25.3	25.3	20.6	النسبة %		
3	0.004	0.913	3.88	1	1	7	17	8	التكرار	لا تساهم توصيات ديوان المحاسبة الليبي في تطوير فعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية	20
				2.9	2.9	20.6	50	23.5	النسبة %		
11	0.066	0.878	3.67	-	3	11	14	6	التكرار	لا يوجد أثر في إدارة المخاطر بالجهات الحكومية بعد تنفيذ توصيات ديوان المحاسبة	21
				-	8.8	32.4	41.2	17.6	النسبة %		
12	0.159	1.041	3.64	-	5	11	9	9	التكرار	لا تستجيب الجهات الحكومية للتوصيات فيما يتعلق بفعالية أنظمة إدارة المخاطر	22
				-	14.7	32.4	26.5	26.5	النسبة %		
22	0.778	1.364	3.32	4	6	8	7	9	التكرار	لا يقوم ديوان المحاسبة الليبي بنشر تقارير منفصلة على عمليات فعالية أنظمة إدارة المخاطر بشكل دوري	23
				11.8	17.6	23.5	20.6	26.5	النسبة %		
0.056		0.686	3.62	لا يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في تطوير فعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية							

اختبار الفرضية الفرعية الثانية- لا يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في تطوير فعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية.

لاختبار الفرضية الفرعية الثانية تم تطبيق اختبار (One –Sample Test)، والجدول (10-11) تبين النتائج:

(10) One-Sample Statistics

لا يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في تطوير فعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
	34	3.6228	.68651	.11774

(11) One-Sample Test

لا يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في تطوير فعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية	Test Value = 3.39					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	1.977	33	.056	.23276	-.0068-	.4723

من الجدولين (10-11) يتبين أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة بلغ (3.67) بانحراف معياري قدره (0.911) وأن قيمة مستوى المعنوية (Sig) هو (0.056) وهو أكبر من (0.05)، لذا تقبل الفرضية الصفرية التي تنص على ما يلي:

(لا يوجد دور للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تطوير فعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية).

اختبار الفرضية الرئيسية:

(لا يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في تطوير أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية).

لاختبار الفرضية الرئيسية الرئيسية تم تطبيق اختبار (One – Sample Test)، والجدول (12-13) يبين النتائج

(12) One-Sample Statistics				
لا يوجد دور للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تطوير أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
	34	3.6765	.91189	.15639

(13) One-Sample Test						
لا يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في تطوير أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية	Test Value = 3.39					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
	Lower	Upper				
	1.832	33	.076	.28647	-.0317-	.6046

من الجدولين (12-13) يتبين أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة بلغ (3.67) بانحراف معياري قدره (0.911) وأن قيمة مستوى المعنوية (Sig) أكبر من (0.05)، لذا تقبل الفرضية الصفرية التي تنص على ما يلي:

"لا يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في تطوير أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية".

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

1.4- النتائج

من خلال التطرق للجانب النظري وجمع بيانات أداة الدراسة واختبار الفرضيات وتحليلها اشارت النتائج إلى أنه لا يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في تطوير أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية، من خلال النقاط الآتية:

- 1- لا يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في تطوير كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية.
- 2- لا يوجد دور لديوان المحاسبة الليبي في تطوير فعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية.

2.4- التوصيات

لتفعيل دور ديوان المحاسبة الليبي في تطوير أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية ينبغي عليه الاهتمام بالنقاط التالية:

- 1- إصدار تقارير منفصلة أو في التقرير السنوي تتطرق حول التوصيات اللازمة لتقييم وتطوير أنظمة ادارة المخاطر بالجهات الحكومية.
- 2- تنمية قدرات العاملين من خلال تكثيف البرامج التدريبية وورش العمل والندوات خاصة وأن الخبرة والتخصص القطاعي يعدان عاملان حاسمان في تطوير أنظمة ادارة المخاطر بالجهات الحكومية.
- 3- ضرورة أن تشمل خطط الديوان السنوية وخطط المهام الرقابية على بنود لتقييم وتطوير أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية.
- 4- تحديث أو وضع معايير وأدلة عمل توضح كيفية تقييم وتطوير أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية.

- 5- استحداث وتفعيل إدارة للمخاطر في الهيكل التنظيمي لديوان المحاسبة الليبي.
- 6- التنسيق مع مركز البحوث والدراسات بالديوان لإجراء دراسات أكاديمية أخرى حول كيفية تطوير قدرات الديوان في تطوير أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية.

قائمة المراجع

1. إدارة المخاطر في المؤسسات الحكومية: دليل العمل - "المؤلف: مركز دبي للتطوير الحكومي".
2. المخاطر والجودة في القطاع الحكومي: دراسة تطبيقية - "المؤلف: د. هشام عواد".
3. المعيار العربي لإدارة المخاطر: مبادئ وتطبيقات - "المؤلف: الهيئة العربية للتصنيف المالي".
4. تطوير نظم الرقابة الداخلية والتحكم في القطاع العام: دراسة تطبيقية في الوزارات السعودية"، بقلم سعد القحطاني وعبد الله الجهني.
5. معايير الرقابة الداخلية في القطاع العام: دراسة مقارنة بين الدول العربية"، بقلم سمير البياتي ومحمد العلوي.
6. معيار **ISO 31000:2018** لإدارة المخاطر.
7. بن العربي، عباس وأم الخير، فايذة حاشي (2023) مدى استجابة أنظمة الرقابة الداخلية لمخرجات إدارة المخاطر في ظل سلوك الإدارة العليا: دراسة ميدانية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مج8، ع1، 269-286.
8. العنزي، سعد علي حمود، والدليمي، عراك عبود عمير. (2015) تأثير إدارة المخاطر وفوائدها في المنظمات: مدخل نظري تحليلي. مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج 7، ع13، 569-583.
9. الوكيل، حسام السعيد (2010) دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر المنشأة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ع 4، 197-237.
10. ميلود، سمير البهلول، وعثمان، محمد منصور (2016) دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر الأعمال: دراسة تطبيقية على شركات الاتصالات العامة في ليبيا، ع24، 182-211.

الملاحق

ملحق رقم (1)

استبانة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

تقوم الباحثة بإعداد دراسة لغرض المشاركة في مسابقة البحث العلمي الرابعة عشر للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأربوساي) بعنوان (دور ديوان المحاسبة الليبي في تطوير أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية) " دراسة ميدانية".

وتأمل الباحثة التكرم بالإجابة على فقرات الاستبانة، وفي هذا السياق نؤكد على أن تجاوبكم معنا واجابتم على الاستبانة سيؤدي إلى الوصول إلى أهداف الدراسة، وأن جميع المعلومات التي سيتحصل عليها ستعامل بسرية ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين حسن تعاونكم سلفاً

الباحثة: أمال عبد الرحمن لأصيفر

البريد الإلكتروني: amalyellow@gmail.com

القسم الاول

البيانات الشخصية

يرجى التكرم بوضع علامة ضع علامة (✓) أمام الاجابة المناسبة :

1- المؤهل العلمي :

ليسانس بكالوريوس ماجستير دكتوراه

2- التخصص :

قانون محاسبة اقتصاد هندسة

3- المسمى الوظيفي

مدير عام مدير مكتب مستشار مدير ادارة فرعية

مدير فرع باحث قانوني مراجع مالي أخرى

4- سنوات الخبرة

(اقل من 5 سنوات) (من 5 إلى 10)

(من 10 إلى 15) من 15 فأكثر

5- الصفة

موظف فني عضو

التعريف بالمصطلحات الواردة بالاستبانة:

- الكفاءة: تعرف الكفاءة بانها القدرة على تحقيق الاهداف والنتائج المرجوة بأقل قدر ممكن من الموارد والجهد. استغلال الموارد المتاحة الى اقصى حد ممكن، وهي تعنى بالعلاقة بين الموارد المستخدمة والمخرجات الناتجة من حيث الكمية والنوعية والوقت (ISSAI300)،
- الفعالية: تحقيق الأهداف المحددة والنتائج المرجوة (ISSAI300) وهي تركز على تحقيق النتائج الصحيحة والمؤثرة.
- نظام إدارة المخاطر: هي مجموعة من الأنشطة المنظمة لتوجيه الجهة والتحكم في مخاطرها (ISO31000 - 2018)، وهي الاجراءات والسياسات والبرامج التي تنفذ بواسطة المؤسسات للتعامل مع المخاطر التي تهدد تحقيق اهدافها وتهدف هذه الانظمة الى تعزيز القدرة على التعامل مع التحديات المحتملة وتقليل الاثار السلبية للمخاطر على المؤسسة.

القسم الثاني

المحور الثاني- لا يوجد دور ديوان المحاسبة اللبني في تطوير كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية.

يرجى التكرم بوضع علامة ضع علامة (✓) أمام الاجابة المناسبة:

ت	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	لا يسهم ديوان المحاسبة اللبني في تطوير كفاءة أنظمة إدارة المخاطر استنادا للقوانين والتشريعات المنظمة لعمله					
2	لا يهدف ديوان المحاسبة اللبني ضمن خطته الى تطوير كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية					
3	لا تتضمن خطط المهام الرقابية برنامج متكامل لتقييم كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية					
4	لا توجد معايير وأدلة عمل مهنية توضح كيفية تقييم وتطوير كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية					
5	لا يضع ديوان المحاسبة اللبني اجراءات واضحة ومحددة في عملية تطوير كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية عند تنفيذ المهام الرقابية					
6	لا يوجد بديوان المحاسبة اللبني الموارد البشرية المؤهلة علميا وعمليا القادرة على تطوير كفاءة إدارة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية					
7	لا يقوم ديوان المحاسبة اللبني بتنفيذ دورات تدريبية وورش عمل للمراجعين على عمليات تقييم كفاءة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية					
8	لا تتعامل الجهات الحكومية بالمعايير الدولية لأنظمة إدارة المخاطر					
9	لا توجد لدى الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة اللبني					

				منهجية شاملة تأخذ في الاعتبار تطوير كفاءة أنظمة إدارة المخاطر	
				لا تؤثر عدم كفاءة أنظمة إدارة المخاطر في الجهات الحكومية على المهام الرقابية المنفذة	10
				لا تعد التشريعات والقوانين عائقاً أمام الديوان في تقييم كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية	11
				لا يقوم ديوان المحاسبة الليبي بالتحقق من مدى تقييد الجهات الحكومية بالمعايير الدولية في نظام إدارة المخاطر عند تقييمه للكفاءة	12
				لا يسعى ديوان المحاسبة الليبي إلى تعزيز الثقة في أنظمة إدارة المخاطر للجهات الحكومية من خلال تقييمه للكفاءة	13
				لا تتأثر جودة تقارير تقييم كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بارتفاع مستوى التواصل بين ديوان المحاسبة والجهات الحكومية	14
				لا يتواصل ديوان المحاسبة الليبي مع الجهات الحكومية عند الانتهاء من عمليات تقييم كفاءة أنظمة إدارة المخاطر (مخاطبات - مناقشات)	15
				لا ينبغي أن يصدر الديوان تقارير منفصلة حول تقييم كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية.	16
				لا يقوم ديوان المحاسبة الليبي بتقديم خدمات استشارية للجهات الحكومية تؤثر إيجابياً على كفاءة أنظمة إدارة المخاطر.	17
				لا تؤثر إيجاباً خبرة وتخصص الأعضاء والموظفين الفنيين على تقييمه لكفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية	18
				لا تلتزم الجهات الحكومية بالتوصيات المتعلقة بتقييم كفاءة أنظمة إدارة المخاطر	19

					لا تسهم توصيات ديوان المحاسبة اللببي في تطوير كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية	20
					لا يوجد اثر في إدارة المخاطر بالجهات الحكومية بعد تنفيذ توصيات ديوان المحاسبة	21
					لا تستجيب الجهات الحكومية للتوصيات فيما يتعلق بكفاءة أنظمة إدارة المخاطر	22
					لا يقوم ديوان المحاسبة اللببي بنشر تقارير منفصلة على عمليات كفاءة أنظمة إدارة المخاطر بشكل دوري	23

المحور الثاني- لا يوجد دور لديوان المحاسبة اللببي في تطوير فعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية.

يرجى التكرم بوضع علامة ضع علامة (✓) أمام الاجابة المناسبة :

ت	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	لا يسهم ديوان المحاسبة اللببي في تطوير فعالية أنظمة إدارة المخاطر استنادا للقوانين والتشريعات المنظمة لعمله					
2	لا يهدف ديوان المحاسبة اللببي ضمن خطته إلى تطوير فعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية					
3	لا تتضمن خطط المهام الرقابية برنامج متكامل لتقييم فعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية					
4	لا توجد معايير وأدلة عمل مهنية توضح كيفية تقييم وتطوير فعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية					
5	لا يضع ديوان المحاسبة اللببي اجراءات واضحة ومحددة في عملية تطوير فعالية أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية عند تنفيذ المهام الرقابية					
6	لا يوجد بديوان المحاسبة اللببي الموارد البشرية المؤهلة علميا وعمليا القادرة على تطوير					

					فعاليتها إدارة انظمة ادارة المخاطر بالجهات الحكومية	
					لا يقوم ديوان المحاسبة الليبي بتنفيذ دورات تدريبية وورش عمل للمراجعين على عمليات تقييم فعاليتها ادارة المخاطر بالجهات الحكومية	7
					لا تتعامل الجهات الحكومية بالمعايير الدولية لأنظمة ادارة المخاطر	8
					لا توجد لدى الجهات الحكومية منهجية شاملة تأخذ في الاعتبار تطوير فعاليتها انظمة ادارة المخاطر	9
					لا تؤثر عدم فعاليتها انظمة ادارة المخاطر في الجهات الحكومية على المهام الرقابية المنفذة	10
					لا تعد التشريعات والقوانين عائقا امام الديوان في تقييم فعاليتها انظمة ادارة المخاطر بالجهات الحكومية	11
					لا يقوم ديوان المحاسبة الليبي بالتحقق من مدى تقييد الجهات الحكومية بالمعايير الدولية في نظام ادارة المخاطر عند تقييمه للفعاليتها	12
					لا يسعى ديوان المحاسبة الليبي إلى تعزيز الثقة في انظمة ادارة المخاطر للجهات الحكومية من خلال تقييمه للفعاليتها	13
					لا تتأثر جودة تقارير تقييم فعاليتها انظمة ادارة المخاطر بارتفاع مستوى التواصل بين ديوان المحاسبة والجهات الحكومية	14
					لا يتواصل ديوان المحاسبة الليبي مع الجهات الحكومية عند الانتهاء من عمليات تقييم فعاليتها انظمة ادارة المخاطر (مخاطبات - مناقشات)	15
					لا ينبغي أن يصدر الديوان تقارير منفصلة حول تقييم فعاليتها انظمة ادارة المخاطر بالجهات الحكومية.	16

					لا يقوم ديوان المحاسبة الليبي بتقديم خدمات استشارية للجهات الحكومية تؤثر ايجابيا على فعالية انظمة ادارة المخاطر.	17
					لا تؤثر خبرة وتخصص الاعضاء والموظفين الفنيين على تقييم فعالية انظمة ادارة المخاطر بالجهات الحكومية	18
					لا تلتزم الجهات الحكومية بالتوصيات المتعلقة بتقييم فعالية انظمة ادارة المخاطر	19
					لا تسهم توصيات ديوان المحاسبة الليبي في تطوير فعالية انظمة ادارة المخاطر بالجهات الحكومية	20
					لا يوجد اثر في ادارة المخاطر بالجهات الحكومية بعد تنفيذ توصيات ديوان المحاسبة	21
					لا تستجيب الجهات الحكومية للتوصيات فيما يتعلق بفعالية انظمة ادارة المخاطر	22
					لا يقوم ديوان المحاسبة الليبي بنشر تقارير منفصلة على عمليات فعالية انظمة ادارة المخاطر بشكل دوري	23

بالتوفيق

دور الأجهزة العليا للرقابة في تطوير أنظمة إدارة

المخاطر بالجهات الحكومية

دور الأجهزة العليا للرقابة في تطوير أنظمة إدارة

المخاطر بالجهات الحكومية